لا تأثير لنتائج الانتخابات على مواقف اسرائيل في المستقبل

. يتضح من نتائج الانتخابات ان وضع جهاز الحكم في اسرائيل سيبقى على ما كان عليه قبل الانتخابات ، رغم التغييرات الخفيفة التي طرأت على عدد المقاعد التي حصلت عليها الكتل المختلفة في الكنيست . ان نظرة سطحية على توزيع المقاعد النيابية في الكنيست تظهر ان التجمع العمالي هو الكتلة الوحيدة المؤهلة لتشكيل الحكومة الاسرائيلية المقبلة ، اذ انه بحاجة الى تأمين تأييد ١٠ اعضاء كنيست آخرين لتفوز حكومته بالثقة ، وباستطاعته تأمين هذا العدد لدى اكثر من جهة وبأكثر من وسيلة . فالتجمع ، باعتبار انه يرفض الاشتراك في ائتلاف يضم التكتل او راكاح ، يستطيع اقامة حكومة ائتلافية بالتعاون مع كل الفئات الاخرى الممثلة في الكنيست او مع اي جزء منها ، ان كان ذلك مع المتدينين وحدهم ، او مع المتدينين والاحرار المستقلين او مع أي من هذه القوائم والقائمتين الصغيرتين الاخريين ، قائمة الحقوق المدنية والقوائم العربية . وفي مقابل ذلك يتضح ان اليمين ، كالعادة ، عاجز عن تشكيل حكومة ، بل انه غيّر الشعار الذي نادى به قبل الحرب داعيا الاسرائيليين الى تأييده كبديل للجناح العمالي في الحكم ، متبنيا بدلا من ذلك شعارا آخر يدعو الى اقامة حكومة تكتل وطني من كل الفئات ، على غرار تلك التي قامت قبل حرب حزيران ١٩٦٧ وبقيت حتى صيف ١٩٧٠ ، عندما انسحب منها اعضاء غاحال بعد ان قبلت اسرائيل المبادرة الاميركية التي تضمنها مشروع روجرز . والواضح ان اليمين بشعاره هذا يريد فرض نفسه على الحكومة لمنعها من تقديم « تنازلات » ، وخاصة عدم « اعادة تقسيم ارض — اسرائيل » ، وبلغة عملية عدم الانسحاب من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، ضمن اطار اية تسوية سلمية للنزاع في المنطقة ، قد يتم الوصول اليها .

يتضح من المعطيات التي يمكن الاستناد اليها في ضوء نتائج الانتخابات من جهة وامكانات تشكيل الحكومة المقبلة و« ميزات » الاحزاب التي قد تشترك بها من جهة اخرى ، في ضوء « التقاليد » التي اتبعت لتشكيل الحكومات الاسرائيلية السابقة (انظر الجدول ٢) ان اليمين لن ينجح في مساعيه هذه اذ ان مجرد تشكيل مثل تلك الحكومة كاف لان يشل حتى امكانات المناورة الاسرائيلية ، نظرا لتصلب التكتل ، وهو وضع لا تستطيع اسرائيل احتماله طويلا . ولا نقصد بقولنا هذا ان الحكومة الاسرائيلية ، ان شكلت على غرار الحكومات السابقة ستهرول الى الموافقة على مشاريع التسوية لازمة المنطقة ، على عكس اليمين ، اذ لا ينبغي ان ننسى ان الخلافات بين التجمع العمالي والتكتل اليميني بالنسبة للموقف من العالم العربي ليست كبيرة الى المدى الذي يتصوره المرء وان التجمع العمالي كان وراء السياسة الاسرائيلية المتصلبة ، منذ اقامة اسرائيل . كذلك يبدو انه لن يطرأ تغيير كبير على مراكز الاشخاص والقوى المؤثرة على السياسة الاسرائيلية التي كانت قائمة قبل الحرب . ومن هنا فان ضرورة التعامل من خلال مراكز القوة ، باختلاف أشكالها ، والضغط ، عربية كانت ام دولية ، مع الكيان الصهيوني لا تزال قائمة لتأمين سلامة العالم العربي وامنه وحقوق الفلسطينيين ، بل ربما هنالك حاجة لمزيد من الضغوط او اللجوء الى استعمال القوة في ضوء نتائج الانتخابات التي زادت من قوة اليمين ، رغم أن الزيادة كانت طفيفة . وعليه فان ما نقصد قوله هو أن حكومة اسرائيلية يقودها التجمع العمالي ، قادرة على تنفيذ اي تسوية لازمة المنطقة ، بما في ذلك الانسحاب من كل المناطق المحتلة او معظمها ان « اقتنعت » بضرورة ذلك ، دون أن تخشى من فقدان ثقة الكنيست بها وسقوطها او تسلم التكتل اليميني الحكم في اسرائيل ، بحيث يمكن اعتبار الوضع الحالي استمرارا للوضع الذي كان قائما في اسرائيل قبل الانتخابات ، واعتبار أن نتائج الانتخابات لم تؤثر ، تقريبا ، عليه .